الأهرام

المصدر: العالم اليوم

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٥

حرب النهر في جنوب الوادى

الموساد تبنى سد الخرطوم على النيل

▯ الترابى يبيع الماء بالجالون للمصريين

▯ ماذا لو قطع السودان شريان مصر؟

عبد التواب عبد الحى

الشواهد تؤكد أن حكومة الترابى فى السودان تجهز المسرح السياسى لإلغاء اتفاق مياه النيل لسنة 59، بإرادتها المنفردة.. رغم أنه اتفاق دولى.. دائم.. لم ينص فيه على أجل محدد لإنهائه.. ولا نص فيه علي السبل التعاهدية لذلك الإنهاء!

وقد صعد د. حسن الترابى زعيم الجبهة الاسلامية الموقف عندما سالته شبكة «CNN» الأمريكية مساء السبت الماضى، سؤالا مس وتر التوتر بين السودان ومصر.. فاندفع الترابى يكشف ما خفى: «ان السودان يستطيع تغيير الاتفاق الذي تعتمد عليه مصر في رى أراضيها، وسوف يكون ذلك أمرا مميتا، وسلاحا قويا فى يد السودان يستعمله فى أية مواجهة محتملة مع مصر» ويبدو أنه انتبه إلى أنه قفز فى الهواء أكثر مما ينبغى، فاردف: «لكننا لن نقطع المياه عن مصر»!

هل يستطيع السودان بالفعل أن يقطع المياه عن مصر؟ وهل فى قدرته السياسية والقانونية أن يغير اتفاق مياه النيل المبرم بين البلدين فى 8 نوفمبر 59؟

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

فى كتابه «حرب النهر» ــ يقول ونستون تشرشل: «لو كنت من المهدى، لبعت الماء لمصر.. بالجالون»! والظاهر أن حكومة الترابي تحلم بتنفيذ هذه التوصية الاستعمارية المسمومة.. فقد بدأت تخطط فى سرية مشبوهة لبناء سد الحمداب المزمع انشاؤه على النيل شمال الخرطوم. وقد مهد الرئيس السودانى عمر حسن البشير للمفاجأة عندما أعلن عن خطة بناء السد ـ لأول مرة ـ فى خطابه بمناسبة عيد الاستقلال، أول يناير 94، ووصفه بعبارته بأنه: «سوف يفى بالاحتياجات الزراعية والصناعية للسودان ويقضي على الفقر بالبلاد».. والعبارة تشى بأنه سيكون سدا للتخزين طويل المدى مثل السد العالى المصري جنوب أسوان.

والذى يثير غيما من الشبهات حول سد الحمداب، ويؤكد أنه سوف يجور على حصة مصر المائية الموثقة فى اتفاق مياه النيل بين البلدين، هو السرية التامة التى تكتنف خطوات التجهيز له، وكذلك أطراف تنفيذه.. فقد نشرت الهيرالد تريبيون الدولية أن اجهزة الأمن في احدى الدول الأوروبية رصدت عدة لقاءات حول تنفيذ سد الحمداب، تمت فى الخرطوم بين عناصر من جهاز الأمن السوداني، وجهاز الموساد الاسرائيلى.. وأن أعمال الانشاء سوف يقوم بها طرف ثالث، يحتمل أن يكون جنوب أفريقيا بالتعاون مع شركات المقاولات الاسرائيلية!

والأمر الذى يثير مزيدا من الريب، أن هذه الخطوات التحضيرية لانشاء سد الحمداب، تمت من وراء ظهر الحكومة المصرية، وخارج نطاق «الهيئة الفنية الدائمة المشتركة بين البلدين المنوط بها تصريف شئون مياه النيل!

○ ما هى الحصص المائية المتفق عليها طبقا لأحكام اتفاق مياه النيل المبرم بين مصر والسودان فى 8 نوفمبر 59.. على وجه اليقين القانونى؟

■ تقول أحكام الاتفاق: حق مصر المكتسب 48 مليار متر مكعب سنويا، مقدرة عند أسوان بينما حق السودان المكتسب 4 مليارات متر مكعب. صافي فائدة السد العالي ـ وقد أبرم الاتفاق بمناسبة تشييده ــ 27 مليار متر مكعب للسودان منها 14.5 مليار ولمصر 7.5 مليار.. وبذلك تصبح حصة مصر 55.5 مليار وحصة السودان الاجمالية 18.5 مليار.. حتى الان لا يستهلك غير 70٪ منها!

ومصر الرسمية ترى أن اتفاق مياه النيل لسنة 59 أمر لا يمكن فكه أو تعديله فضلا عن الغائه بإرادة منفردة. وهو لا يخص مصر والسودان وحدهما، وإنما يتسع لكل دول النيل العشر الموقعة عليه، وذلك بمقتضي الفقرة الثانية من الاحكام العامة للاتفاق.. والتى تقرأ: «نظرا إلى أن البلاد التى تقع علي النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب فى مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن تبحثا معا مطالب هذه البلاد وتتفقا على رأى موحد بشأنها. وإذا أسفر البحث عن امكان قبول أية كمية من ايراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر، فإن هذا القدر محسوب عند أسوان يخصم مناصفة بينهما»

وبالاضافة إلى اتفاق مياه النيل لسنة 59، فإن حقوق مصر المكتسبة في مياهه تستند إلي ترسانة من الاتفاقيات التاريخية السابقة على ذلك الاتفاق.. مثلما تمنع أى من دول المنبع من الانتقاص من مياهه بإقامة مشروعات صناعية تحد من تدفق مياه النهر!

○ كيف تحمي مصر حقوق ارتفاقها على النيل، بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقضائية؟ وما هى أوجه الحماية القانونية التى يسبغها القانون الدولى.. على الاتفاق الدولى؟

■ يجمع فقهاء القانون الدولى على أن نقطة الضعف فيه هى غيبة «سلطة الجزاء» المنوط بها عقاب المخالف.. بعكس القوانين الداخلية، المدنية منها والجنائية، التى تحدد قاضيا لكل موضوع فى مكنته تطبيق القانون وتوقيع الجزاء!

وفيما لو أقدم السودان علي إلغاء اتفاق النيل بإرادته المنفردة، فإن من حق مصر أن تتظلم إلى الأمم المتحدة كما أن من حقها اللجوء إلي محكمة العدل الدولية.

ويؤكد فقيه القانون الدولى د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة أن الاتفاق الدولى مثل أى عقد، لا يجوز تعديله أو إلغاؤه إلا بنص صريح فيه. والخروج على هذه القاعدة أمر لا يقره القضاء الدولى، ويستوجب استهجان المجتمع الدولى، كما يهدم المصداقية الدولية لتلك الدولة التي تقترفه باعتباره خروجا على الشرعية!

ويرى د. مفيد شهاب أن الخيارات التى تدرسها مصر الان للحفاظ على أمنها المائي لابد أن تتسم بالحكمة والتعقل... وأن توائم بين الحفاظ على الحقوق، وعدم الاضرار بالعلاقات بين الشعبين المصرى والسودانى.. فالحكومات زائلة، بينما الشعوب باقية!

وفي تاريخ العلاقات الدولية ثمة سوابق كثيرة لإلغاء الاتفاقات الدولية بالارادة المنفردة لأحد طرفيها.. بعكس العلاقات بين الدول المشاركة فى نهر طبيعى لم يحدث قط أن ألغت دولة بإرادتها المنفردة اتفاقا دوليا يتعلق بتقسيم مياه النهر! والسودان إن فعلتها سوف تسن السابقة الأولى فى الخروج على الشرعية النهرية!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية